

## المقدمة

هذا الكتاب عبارة عن مجموعة من المقالات التحليلية الطويلة كتبها خلال العامين 2001 و2002م، ونشرت بوتيرة أسبوعية في صحيفة "الوطن" السعودية خلال تلك الفترة.

كان محور تلك المقالات هو الإصلاح الاقتصادي، انطلاقاً من أن الاقتصاد السعودي اقتصاد ضخم مقارنة بمعظم الاقتصاديات النامية، وأنه اكتسب تجربة تنمية نادرة عبر سلسلة من خطط التنمية الخمسية المتتالية، وأنه اقتصاد واعد بما يمتلك من موارد بشرية وطبيعية ورأسمالية وصلات عميقة مع الاقتصاديات الأخرى. لكنه اقتصاد تحاصره تحديات مزمنة لا خيار أمامه سوى تجاوزها وإلا تكالبت عليه حبالها واختطفت فرصه أيدي المنافسين.. كان ذلك هو حال التحديات قبل تفجيرات 11 سبتمبر في الولايات المتحدة، وما زال صحيحاً بعد تفجيرات 11 ربيع في الرياض.

وتناول الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية ليس تمرين رياضة ذهنية يمارس لتمرير الوقت، فالعبرة دائماً ترتكز إلى ما ينفذ على الأرض. وعليه، لا يستقيم تعطيل الإصلاح تحت أي ظرف، كأن يربحاً تنفيذ برنامج ريثما يتأكد شرط من نوع أو آخر. إذ يمكن بيان أن الإصلاح حاجة غريزية تتوق لها المجتمعات المتحضرة وليس رغبة عابرة مترفة، أما الغريزة فتشبع في الأساس من تحد دائم للذات والسعي الحثيث للتحسين المستمر عبر الإلتقان والإبداع وامتلاك الجدارة لتقدم الصفوف.

وفي الحالة السعودية، فقد تراكم عجز الخزنة العامة ليعادل حجم الدين العام من حيث القيمة الناتج المحلي الإجمالي للبلاد (نحو 700 ألف مليون ريال، أي أن نصيب كل مواطن منه نحو 30 ألف ريال)، والأداء الاقتصادي غير مرضي (يقبل متوسط معدل نموه السنوي عن

نحو نصف قيمة متوسط معدل نمو السكان بما يعني تراجع متوسط دخل الفرد، حيث تراجع متوسط دخل الفرد قرابة 6.25 بالمائة خلال السنوات الثلاث الماضية، من نحو 32 ألف ريال في العام 2000م إلى قرابة 30 ألفا في العام 2002م)، وتدني نسبة الاستثمار للناتج المحلي الإجمالي لأقل من 20 بالمائة، وارتفاع معدل البطالة لنحو 8.34 بالمائة من قوة العمل، وزيادة أعداد العمالة الوافدة لتتجاوز ثلثي قوة العمل. هذه المؤشرات وسواها تمثل أعراضا لحالة بحاجة لإصلاح هيكلنا ناجز.. إذ ليس بوسع أحد التصفيق لنمو اقتصادي قل عن واحد بالمائة في العام المالي المنصرم (2002) في حين تجاوز معدل نمو السكان ثلاثة أضعاف ذلك، وإلا فإنه يصفق للفقير ولتراجع دخل الفرد.

ويمكن الجدل أن الاقتصاد السعودي يملك فرصة للنهوض، لكن الفرصة -أي فرصة- يستهلكها الانتظار وينهكها التناقل.. فالانتظار لم يك قط قرار اقتصادي محبذ، بل هو ملاذ أخير يمثل حالة طارئة بين حالات، والانتظار مبرر لمدى زمني قصير فقط وعند نقص المعلومات أو تتابع المتغيرات العاصفة. وبالقطع فالانتظار يعني مضي الوقت دون استثمار عوامل الإنتاج بما يضعف قدرة الاقتصاد المحلي مقارنة بالاقتصاديات المنافسة.. ومع ذلك يبدو أن هناك من يجادل أن بوسعه ضبط عقارب ساعة التنافس العالمي وفقا للتوقيت المحلي! وهناك من يروج ألا فرصة أمام الاقتصاد السعودي للمنافسة وإزالة التشوهات من أسواق المال والسلع والخدمات والموارد البشرية وتوظيف تقنية المعلومات والاتصالات وسط تنافس عالمي وضغوط متزايدة متنوعة.

وبالمقابل فهناك من يدرك أن الاقتصاد السعودي قام على التحدي، فقد تحدى الكساد العظيم في ثلاثينيات القرن الميلادي الماضي. ومبدئيا، لم يك قط مشروعا أدمن الاتكال على عوائد النفط، فقد نجح دائما في تجاوز صعوباته وإن بصعوبة وتباطؤ.. نعم يأخذ بعض الوقت في

البداية نتيجة الرغبة في التمتع والتريث حيناً، والمركزية والبيروقراطية أحياناً، لكن إجمالاً يتمكن الاقتصاد السعودي من إكمال السباق. وتاريخياً، فقد واجه الاقتصاد السعودي تحديات عاتية في الثلاثينيات والأربعينيات وبالتأكيد في الخمسينيات عندما تآكل غطاء الذهب للعملة المحلية إلى نحو 10 بالمائة.. وعادت التحديات الاقتصادية الكبرى مع دخول منطقة الخليج العربي حالة من عدم الاستقرار وتتابع الحروب منذ بداية الثمانينيات الميلادية.. إذ يقدر ما فات الاقتصاد السعودي من استثمارات خلال العقدين الماضيين بنحو 580 مليار ريال.

وعلى أي حال، ليس أمام الاقتصاد السعودي من خيار إلا إظهار أفضل ما لديه من إصرار في توظيف موارده على تنوعها في عصر العولمة والفضاء الافتراضي والتحويلات الهائلة في منطقة الخليج العربي بعد "تبخر" نظام صدام حسين.. وبعد بروز مؤشرات ضاغطة على الاقتصاد المحلي.

وهنا تتقدم أهمية إنجاز إصلاحات هيكلية اقتصادية إنجازاً ميدانياً على الأرض.. حتى يكتشف الاقتصاد ذاته من جديد.

ولعل الفرصة الأكيدة تكمن في اجتياز تحدي توظيف الموارد البشرية الواعدة لبلد نحو ثلاثة أرباع مواطنيه دون الثلاثين من العمر نسبة الأمية بينهم تقل عن 20 بالمائة.. ضمن رؤية اقتصادية تتحرق وتبدع لتحرك القدرة التنافسية إلى أعلى.

**إحسان علي بوحليقة**

**ص.ب. 94711 الرياض 11614**

**ihsan@joatha.com**

**ربيع الثاني 1424 الموافق يونيو 2003**